

التغيير يرصد: أرقام صادمة تعكس واقعا مأساويا في الشارع السعودي



التغيير

عكست أرقام وإحصائيات رسمية وأهلية، واقع الحياة المأساوي في المملكة الغنية بالنفط والثروات المعدنية.

وعاش المواطن في المملكة، لعقود طويلة، حياة من السعادة والترفيه في المملكة، لكن منذ قدوم الملك سلمان ونجله محمد، "انقلب الواقع رأسا على عقب".

ورصد "التغيير" بعض من الأرقام الصادمة:

4 ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر.

2 مليون موظف يعيشون تحت خط الكفاية.

قراءة 2 مليون مواطن عاطل عن العمل.

بلغ الدين العام على المملكة نحو 854 مليار ريال.

الكشف عن 35 ألف موظف يحملون شهادة مزورة خلال 25 عاما.

يعمل أقل من 2 مليون مواطن مقابل 6.5 مليون أجنبي في القطاع الخاص.

أكثر من 10 آلاف مبني حكومي وتعليمي مستأجر.

وألقت السياسات الاقتصادية الفاشلة لمحمد بن سلمان، بظلالها السلبية على المواطن فقط خلال 2020.

وعاش المواطن في نظام آل سعود خلال العام المنقضي - في مملكته النفطية - عاما من أسوأ الأعوام منذ تأسيس الدولة.

وعم الغضب جميع أرجاء المملكة، وعلا صوت المواطن صراخا من الفقر والبطالة والضرائب وضعف الخدمات الحكومية.

معاناة المواطنين

ورصد "التغيير" أبرز معاناة المواطن في المملكة خلال 2020.

رفع سلطات آل سعود ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات في المملكة بنسبة 15% .

تنويع المخالفات ورفع قيمتها في جميع الخدمات الحكومية.

تقليص نحو مليون اسم من مستخدمي حساب المواطن.

زيادة الرسوم الحكومية على جميع المعاملات الحكومية والتجارية.

مضاعفة أسعار الكهرباء والمياه.

رفع أسعار البنزين في المملكة النفطية.

زيادة أسعار المواد الاستهلاكية.

أزمة القيادات الأجنبية في القطاع الخاص في المملكة.

تسريح مئات آلاف الموظفين المواطنين من العمل بذريعة كورونا.

تفاقم أزمة الإسكان بشكل هائل خلال 2020.

ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين والشباب.

وقال مراقبون اقتصاديون إن هذه الضرائب والمعاملات الحكومية: ليست خطة لتنويع مصادر الدخل .. بل خطة لتنويع مصادر شفت جيب المواطن!.

ثورة شعبية

وسبق أن اعتبرت مجلة أميركية فرض سلطات آل سعود سلسلة من الإجراءات الحكومية الفاسية ينذر بخطر داخلي قادم.

وتوقعت أن هذا الأمر "سيعرض النظام الاستبدادي لثورة أو مقاومة".

وللمرة الأولى، أقرت وزارة المالية في المملكة، مايو/ أيار المنصرم، إجراءات وصفها بـ "المؤلمة" لإنقاذ الموازنة العامة من العجز الكبير.

وشملت هذه الإجراءات زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بدءاً من الأول من يوليو/تموز.

ووقف صرف بدل غلاء المعيشة اعتبارا من يونيو/حزيران الجاري.

واستدلت مجلة "ذي أتلانتك" بأزمة حظر تصدير النفط بعد حرب عام 1973، وظهرت وقتها صور الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود في أنحاء الولايات المتحدة.

بعدما فرضت الدول العربية آنذاك حظرا لتصدير النفط على الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل في الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1973.

وتضاعف سعر النفط أربعة أضعاف تقريبا، مما أدى إلى نقص في كميات النفط الأمر الذي ترك أثره السيئ على الأمريكيين.

وترك هذا الأمر دولا مثل المملكة غنية لدرجة جعلها تقوم بتفكيك الأنظمة الضريبية، ولم يدفع المواطنون أية ضريبة في العقود التي تلت.

وذكرت أن الوضع استمر إلى ما قبل العامين الماضيين عندما فرضت الرياض، إلى جانب الأنظمة الاستبدادية النفطية المجاورة ضريبة القيمة المضافة بقيمة 5 بالمئة على معظم السلع والخدمات.